الـ «فيتو» الرئاسي واقرار ما يشاء من القرارات. الاّ ان الكونغرس الاميركي نادراً ما يلجأ الى مثل هذا التحدّي لرغبة رئيس الجمهورية، خاصة عندما يدرك أعضاؤه ان عليهم التعايش، طوال فترة رئاسية ثانية، مع رئيس يتمتّع بشعبية عالية في أوساط الجمهور الاميركي. والاعتبار عينه يحكم، أيضاً، نشاطات اللوبي الاسرائيلي، الهادفة الى حشد الدعم الاميركي للسياسة الاسرائيلية.

من جهته، لجأ الرئيس بوش، في هذه المواجهة، الى تجريد اللوبي الاسرائيلي من أسلحته الاعلامية، فأوضح ان الولايات المتحدة الاميركية قدّمت الى اسرائيل، خلال السنة الحالية، أكثر من أربعة مليارات دولار (بمعدّل أربعة آلاف دولار لكل رجل وامرأة وطفل في اسرائيل)، وان الجنود الاميركيين غامروا بأرواحهم، في حرب الخليج، لحماية اسرائيل من الصواريخ العراقية (**هآرتس**، ١٣/٩/١٩٩١). وكانت لجنة الشؤون العامة الاسرائيلية الاميركية (ايباك) التي تقود نشاط اللوبي نجحت، خلال الصيف الماضي، في عزل مسألة الضمانات المالية عن بعدها السياسي الاستراتيجي، والتركيز على جانبها الاقتصادي «الانساني» (هي ضرورة حيوية لتسهيل استيعاب المهاجرين من اليهود السوفيات الذين بذلت واشنطن بالذات جهوداً مضنية لمنحهم حرية مغادرة الاتحاد السوفياتي) أمام الرأي العام الاميركي. والمعروف ان «ايباك» تسجل، عادة، نجاحاً كبيراً في كسب تأييد الجمهور الاميركي للمطالب الاسرائيلية، اذا ما عرضت هذه المطالب ضمن اطار المصالح الاقتصادية. ومن هنا كان تركيز الرئيس بوش، في المقابل، على الجانب السياسي الاستراتيجي للضمانات المطلوبة وارتباطها بمؤتمر السلام المقترح وسياسة اسرائيل الاستيطانية، وتشديده على ان مصالح اميركا في الشرق الاوسط يجب ألاّ تخضع لضغوط السياسة الداخلية الاميركية (**ايكونوميست**، ٢١/٩/١٩٩١).

الاهمية الاقتصادية للضمانات

لم تكن العاصفة التي أثارتها اسرائيل في وجه الرئيس الاميركي عائدة فقط الى تجاوزه أحد «المحرّمات» في العلاقة الخاصة بين تل ـ أبيب وواشنطن، واستخدامه الضغط الاقتصادي للتأثير في السياسة الاسرائيلية، أو بسبب العلاقة الشخصية الباردة بين بوش وشامير، بل أساساً بسبب الاهمية الحيوية للضمانات المالية المطلوبة بالنسبة الى الاقتصاد الاسرائيلي المتأزّم. ذلك ان مشروع الميزانية للعام ١٩٩٢ يفترض، ضمن بنوده، الحصول على مبلغ مليار دولار من الضمانات الاميركية لتسديد جانب من العجز في الميزانية. وينصّ أحد بنود مشروع الميزانية، الذي وافقت عليه الحكومة الاسرائيلية مساء ٤/٩/١٩٩١، على ان حوالى ٤,٤ مليارات شيكل من العجز المالي ستتمّ تغطيتها بقروض خارجية، يمكن الحصول عليها بواسطة الضمانات الاميركية. ويبلغ مجموع العجز في الميزانية الاسرائيلية المقترحة للعام ١٩٩٢ حوالى ١١ مليار شيكل (**هآرتس**، ٦/٩/١٩٩١).

ومن هنا، كان تحذير كبار المسؤولين في وزارة المالية الاسرائيلية من ان طلب التأجيل الاميركي لمدة ١٢٠ يوماً سيعني، عملياً، ارجاء التصرّف بالضمانات المالية المطلوبة الى ميزانية العام ١٩٩٣. وبالتالي ستواجه اسرائيل ضرورة اعادة النظر في مجمل هيكل الميزانية المقترحة، وفرض ضرائب جديدة، وتقليص مخصّصات عدد من الوزارات، للتعويض عن هذه الضمانات. ومن المستبعد تماماً ان يوافق شامير وحكومته على اجراءات تقشّفية من هذا النوع عشية الموسم الانتخابي للكنيست المقبل (**يديعوت احرونوت**، ٨/٩/١٩٩١).

وقد أوضحت اسرائيل، في نصّ الطلب الذي تقدّمت به للحصول على الضمانات وعلى مساحة ١٥ صفحة، انها تعتزم استخدام القروض، التي ستحصل عليها بموجب الضمانات الاميركية، لتمويل استثمارات داخلية توفّر فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل الذين بلغت نسبتهم، في مطلع هذا العام، ١٠,٨ بالمئة، وللمهاجرين الجدد، وليس لرفع مستوى المعيشة في اسرائيل. وقدّرت اسرائيل انها ستحتاج الى حوالى عشرين مليار دولار من العملات الاجنبية، خلال السنوات الخمس المقبلة، لمشاريع الاستيعاب والتنمية، يمكن تغطية نصفها بواسطة الضمانات الاميركية. وأشارت، في الوقت عينه، الى قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على الالتزام بمواعيد تسديد القروض (**دافار**، ٨/٩/١٩٩١).

الاّ ان واقع الحال يشير الى صورة مغايرة